جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيان المالى التمهيدى

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦

مارس ٢٠١٥

تقديم

تقوم وزارة المالية هذا العام بإعداد البيان التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة والذي يعرض الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى الذي يبنى على أساسه مشروع موازنة العام المالي الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥ كبادرة هى الأولى من نوعها لترسيخ مبدأ الشفافية، حيث يتم عرض رؤية الحكومة لتحقيق إنطلاقة إقتصادية طال إنتظارها تسمح بالإستجابة لتطلعات المواطنين فى تحسن سريع ومستدام لمستوى المعيشة، ومع إلتزام الدولة بالقيام بدورها الأساسى فى توفير الحماية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار فى التنمية البشرية، وتحديث البنية الأساسية، والتأكد من إستقرار النظام المالى والاقتصادى على المدى المتوسط.

لقد سبق وأن تم إعداد موازنة العام المالي الجارى ٢٠١٥/٢٠١٤ في ظل ظرف اقتصادي وسياسي دقيق تحتم خلاله المضى فى الإصلاحات التنموية الشاملة بخطى حثيثة نحو البناء وتحقيق بداية جديدة، وقد واجهت الحكومة هذا التحدي بكل العزم ولم تقبل عن المصارحة المجتمعية بديلاً. وقد قامت الحكومة بالفعل بإتخاذ عدد من الإجراءات الاصلاحية فى مختلف المجالات بهدف تحويل مسار الاقتصاد في الاتجاه الصحيح ووضعه على نقطة البداية نحو أداء يواكب إمكاناته. وقد ساند المواطن الحكومة فى عملية تصحيح المسار ومن الضرورى ان تستمر هذه المساندة لإستكمال الاصلاحات المطلوبة لإعادة بناء الاقتصاد، وإستعادة الثقة المحلية والدولية.

وقد شهدت أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد خلال العام المالى الجارى تحسناً نسبياً مثل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى إلى نحو ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالى الحالى مقابل ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وبدء تراجع مؤشرات البطالة إلى نحو ١٢,٩% فى ديسمبر ٢٠١٤ مقابل ١٣,٤% فى يونيو الماضى، وتراجع متوسط معدلات التضخم إلى نحو ١٠,٦% خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنحو ١٠,٨% خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٣، وتحسن أداء ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ بعد إستبعاد المساعدات الخليجية التى وردت خلال العام المالى السابق، وتوقع انخفاض معدلات عجز الموازنة العامة إلى نحو ١٠,٥% من الناتج مقابل ١٢,٨% خلال العام المالى السابق، وتراجع معدلات الدين العام إلى نحو ٩٣,٤% من الناتج مقابل ٩٥,٥% فى العام السابق، وهى مؤشرات إيجابية نسعى لتدعيمها والبناء عليها للإسراع من وتيرة تحسن الأداء الاقتصادى.

وتستهدف الحكومة من خلال مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥ استكمال برنامجها الإصلاحي لتحقيق المزيد من التقدم على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي معاً. ويأتي في مقدمة سياسات الحكومة بدء التخطيط والتنفيذ لبرامج جادة للاستثمار في رأس المال البشري وكذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين سياسات استهداف الدعم وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، ورفع كفاءة الخدمات العامة وتحقيق عدالة أكبر فى التوزيع، وهو ما يتزامن مع

استكمال الخطوات التدريجية نحو الوفاء بالاستحقاق الدستورى لزيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي. وفي إطار إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتمويل هذه البرامج تعتزم الحكومة استكمال إصلاح منظومة ترشيد دعم الطاقة، والمنظومة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل والانتقال إلى منظومة ضريبة القيمة المضافة ودون فرض أنواع جديدة من الضرائب. ويتضمن برنامج الحكومة أيضاً مواجهة مشاكل قطاع الطاقة بشكل جذري، مع زيادة ملحوظة في مخصصات قطاع الكهرباء لسد فجوة الطاقة التي عانى منها المواطنون والقطاع الخاص على حد سواء خلال الفترة الماضية خاصة فى فترة صيف ٢٠١٤.

وفى نفس الوقت لا ينبغى الإغفال أن الطريق لا يزال طويلاً والتحديات لا تزال جمة لتحقيق خفض مستمر فى معدلات الفقر، ومعدلات البطالة وإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وتدعيم العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى، وتحقيق نقلة نوعية فى مستوى معيشة المواطنين يشعر بها الجميع، وهو ما يتطلب مواصلة الإصلاحات ومواجهة المعوقات والمشاكل المزمنة بنفس الوتيرة ودون تأجيل حتى تحقيق تطلعات المواطنين.

إن مصر تتمتع باقتصاد واعد لديه من الموارد والطاقات ما يؤهله للمنافسة مع الاقتصادات الناشئة بل والمتقدمة. إلا أن إصلاح ما تراكم به من اختلالات عبر سنوات عديدة لا يتطلب فقط الوقت، وإنما يتطلب تضافر جهود كل الأطراف والمشاركة فى تحمل الأعباء فيما عدا الطبقات الفقيرة. وتطبق الحكومة برنامجاً متوازناً ومتدرجاً يحظى بثقة المواطنين والمؤسسات الدولية ويقوم على دفع النشاط الاقتصادى وتحقيق الاستقرار المالى والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية.

وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة، تقوم وزارة المالية بإطلاق هذا التقرير وتدعو من خلاله المجتمع بكافة أطيافه للإطلاع على الوضع الاقتصادى والمشاركة في عملية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة من خلال تبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة، حيث تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجدية كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

وأخيراً أؤكد ... إن الحكومة المصرية تمضي هذا العام قدماً نحو مواصلة خطوات الإصلاح ونخطوا جميعاً معها نحو مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة.

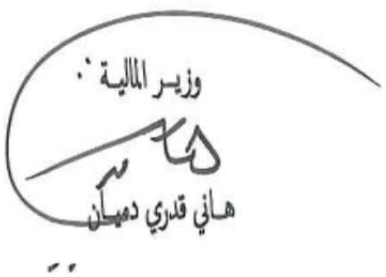

تنبيه

تعتمد التحليلات والأرقام الواردة فى هذا التقرير على المعلومات المتاحة فى وقت إعداده، وتحتفظ وزارة المالية بحق تحديث ومراجعة محتوى هذه الوثيقة فى ضوء حدوث أية تطورات جوهرية جديدة.

فهرس

أولاً: الرؤية...الإستثمار فى مستقبل المصريين..... ٦

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الأساسية لبرنامج الحكومة في مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ وخلال المدى المتوسط ٨

ثالثاً: أهم التحديات المالية ١١

٣-١ محدودية فرص المناورة المالية ١١

٣-٢ تمويل الالتزامات الدستورية القادمة..... ١٢

٣-٣ الالتزام بتنفيذ أجندة الإصلاح..... ١٢

٣-٤ توفير الطاقة اللازمة لمواصلة النمو ١٢

٣-٥ تفاقم أعباء نظام المعاشات..... ١٣

٣-٦ التغيرات فى الأسعار العالمية للسلع الرئيسية ١٣

٣-٨ أداء الاقتصاد العالمي ١٤

رابعاً: أهم السياسات المالية والاقتصادية المقترحة.....١٥

٤-١ سياسات دفع النشاط الاقتصادى..... ١٥

٤-١-١-تحسين مناخ الاستثمار..... ١٦

٤-١-٢الدفع بالمشروعات التنموية الكبرى كثيفة التشغيل ١٦

٤-١-٣ استراتيجية جديدة للطاقة..... ١٧

٤-٢سياسات إصلاح المالية العامة ١٨

٤-٢-١ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ١٨

٤-٢-٢تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى..... ٢١

٤-٢-٣تعزيز العدالة في توزيع الثروات ٢٣

٤-٢-٤تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام..... ٢٣

٤-٢-٥تحسين إدارة المالية العامة..... ٢٣

٤-٣ تدعيم نظم الحماية الاجتماعية..... ٢٤

٤-٣-١تأسيس شبكة أمان اجتماعى: الدعم النقدى والشبه نقدى ٢٤

٤-٣-٢برامج تطوير رأس المال البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم ٢٥

٤-٣-٣ رفع كفاءة الخدمات العامة الأساسية وآليات توزيعها ٢٥

أولاً: الرؤية...الإستثمار فى مستقبل المصريين

بدأت الحكومة هذا العام بخطوات أولى لإصلاح المناخ الاقتصادى بهدف تحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي. وبالرغم مما تم تحقيقه بالفعل، إلا أننا نعي أن ذلك غير كاف، لذا فإننا ننشد العام القادم استكمال ما بدأناه من إصلاح هيكلي مع تدعيمه بسياسات طويلة الأجل تعمل على زيادة طاقات النمو في هذا الاقتصاد وتضمن عدالة توزيع ثماره، والاستثمار فى المواطن المصرى، وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

تسعى السياسة الاقتصادية لرفع مستوى الدخول للمواطنين وتحسين جودة حياتهم، وذلك من خلال إحداث تحول في منهجية إدارة الإقتصاد والإستغلال الأمثل لموارد هذا الوطن. ولا شك أن زيادة معدلات النمو الاقتصادى هو شرط أساسي للوصول لهذا الهدف وهو ما بدأت السياسة الاقتصادية بالفعل في إحراز تقدم ملموس في سبيل تحقيقه، حيث يشهد العام المالي الحالي تحسناً ملحوظاً في أداء المؤشرات الاقتصادية في إطار إعادة بناء الثقة في الإقتصاد المصرى محلياً ودولياً إستفادةً من أثر الإجراءات والسياسات الإصلاحية التي نفذتها الحكومة بالفعل منذ بداية العام المالى الحالى. وعلى الرغم من أن التحسن في معدلات النمو الاقتصادى يعتبر مهماً على طريق النجاح إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق التنمية المنشودة والحفاظ عليها على المدى الطويل.

لماذا؟

- لأن الأداء الاقتصاد مازال أقل من الطاقة الكامنة فيه، ولاتزال معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام والتضخم عند مستويات مرتفعة، وهناك حاجة لإيجاد بيئة إقتصادية أكثر إستقراراً.
- لأن معدلات الإستثمار الحالية لا يمكن لها أن تولد معدلات مرتفعة من النمو على المدى الطويل، وبالتالى فرص العمل المطلوبة لخفض معدلات البطالة والفقر وإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وبالتالى ضرورة وجود سياسات تستهدف تشجيع الإدخار وتدعيم القواعد الرأسمالية والإنتاجية، وتحقيق أفضل إستغلال للموارد.
- لأنه على الرغم مما تمثله الموارد البشرية لمصر من ثروة، خاصة أن معظمها من الشباب، فإنها لاتزال غير مستغلة بشكل كاف، ولابد من تدعيمها من خلال الإستثمار في التنمية البشرية ورفع كفاءة الخدمات العامة، وتحديث البنية الأساسية، وبما يسمح بتمكين المواطن من خلال سياسات تستهدف رفع كفاءته وإنتاجيته.

- لأنه هناك ضرورة لتقوية شبكات الحماية الاجتماعية وتوفير مزيد من الموارد لتمويل البرامج التي تستهدف الفقراء بشكل مباشر مع تحسين آليات هذا الإستهداف للإسراع في خفض معدلات الفقر وحماية الفئات الأولى بالرعاية.

منطلقات السياسة المالية والاقتصادية

لمواصلة الطريق، تتبنى الحكومة المنطلقات المالية والاقتصادية التالية:

- إيجاد شراكة بناءة بين الحكومة والقطاع الخاص يتم بمقتضاها تشجيع آليات الاقتصاد الحر وإحترام كافة التعاقدات وحمايتها طالما لم يشوبها فساد، مع تطوير البنية التحتية وتقوية مؤسسات الدولة والأطر الحاكمة لتنظيم الأعمال والإستثمار، وفى نفس الوقت توفير حماية لحقوق العمال، وحفظ حق المجتمع.

- تحقيق توازن بين أهداف الاستقرار المالى من ناحية وسياسة العدالة الاجتماعية من الناحية الأخرى من خلال الاستمرار فى تنفيذ الإجراءات الهيكلية وإعادة توزيع الموارد المتاحة لصالح الفقراء والفئات الأقل دخلاً. وتعتبر الركيزة الرئيسية لتحقيق هذا التوازن هو مبدأ: إنه لا إجراء إقتصادي إلا ويصاحبه إجراء اجتماعى يحقق قدر من الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، كما أنه لا إجراء اجتماعى إلا إذا كان محدد مسبقاً مصدر تمويله، أو أن يكون مدعوماً بإجراء اقتصادى إضافى.

- إحداث تغيير جذري في منهجية إدارة الاقتصاد الوطني بحيث تتم إدارته كوحدة واحدة ومن منظور كلي، وليس من منطلق إدارة قطاعات وقضايا منفصلة أو من واقع مصالح فئوية ضيقة. ويصاحب ذلك تطبيق الأطر الحديثة في مجال إدارة المالية العامة بما يحقق كفاءة أعلى في إدارة الخزانة العامة ويرفع من عائد الإنفاق الحكومي، وبما فى ذلك التحول إلى موازنات البرامج.

وفى هذا السياق وضعت الحكومة ثلاث محاور للعمل على كل منهم بشكل متزامن:

إتباع **سياسات مالية ونقدية حصيفة ومتسقة** تعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة والحد من تفاقم أعباء الدين العام واحتواء التضخم.

الدفع بمعدلات الاستثمار العيني عن طريق خلق المناخ المناسب لتشجيع القطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على عدد من **المشروعات التنموية الكبرى كثيفة العمالة** والتي تمتد آثارها الإيجابية ونفعها لأجيال مقبلة.

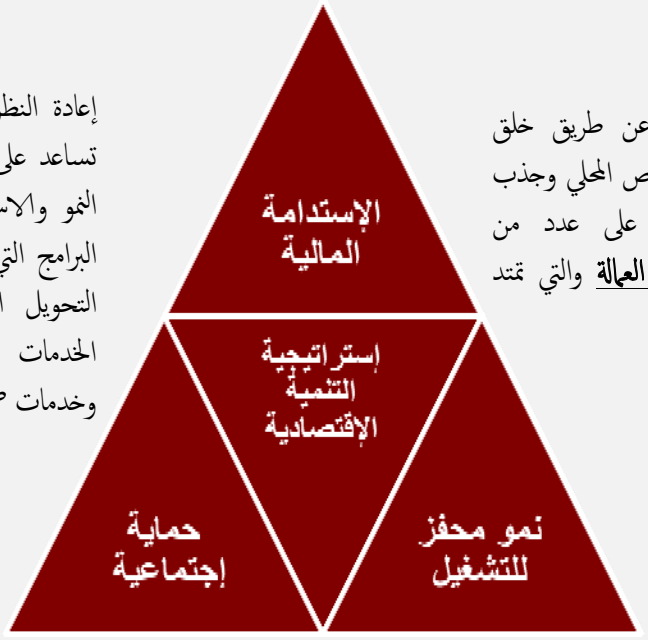

إعادة النظر في **برامج الحماية الاجتماعية**، بحيث تساعد على تمكين المواطنين من المشاركة في عملية النمو والاستفادة من ثماره، إما مباشرة من خلال البرامج التي تهدف لإعادة توزيع الدخل مثل برامج التحويل النقدي، أو من خلال برامج تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية (تعليم وتدريب وخدمات صحية).

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الأساسية لبرنامج الحكومة في مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ وخلال المدى المتوسط

تعد الموازنة العامة للدولة أهم أدوات السياسة الاقتصادية، لذا فإن إعداد تلك الموازنة يتم طبقاً لأهداف كمية محددة ومتسقة مع الأهداف العريضة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم والمساءلة بشأن أداء ونتائج هذه الموازنة بعد انتهاء العام المالي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عند إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، يتم الأخذ في الاعتبار السياق الاقتصادي العالمي والذي يؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد المصري.

لقد تم تحديد عدد من الأهداف الكمية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى أعدته وتنفذه الحكومة المصرية على المدى المتوسط، بما يضمن الإسراع فى معدلات التشغيل، وتحقيق الاستقرار فى مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى والاستدامة المالية، وأخذاً فى الإعتبار عنصر التوازن فى البرنامج الاقتصادى من خلال استهداف البعد الاجتماعي لتحقيق نقلة نوعية فى مستوى معيشة المواطنين والذى يعتبر الهدف الأساسى للبرنامج الاقتصادى. وفيما يلى عرض لأهم الأهداف الكمية التي سيبنى عليها مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥:

٢-١ **تحقيق معدل نمو اقتصادى لا يقل عن ٤,٥-٥%، ووصولاً بمعدل نمو حوالى ٦-٧% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨**، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادى خلال العام المالى الحالى نحو ٤-٤,٥% على الأقل، حيث بلغ معدل النمو في الربع الأول نحو ٦,٨%، وتشير التقديرات المبدئية إلى أن معدل النمو بلغ نحو ٥,٦% خلال النصف الأول من العام.

٢-٢ **استهداف خفض معدلات البطالة بنحو ١ نقطة مئوية لتصل إلى ١١,٩% فى نهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وبحيث تنخفض تدريجياً إلى أقل من ١٠% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨**، اعتمادا على سياسة دفع النمو الاقتصادى فى القطاعات كثيفة العمالة وإزالة التشوهات التى تحفز المشروعات كثيفة رأس المال على حساب التشغيل، حيث أن معدلات البطالة قد بلغت حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ نحو ١٢,٩% نزولاً من نحو ١٣,٤% فى يونيو ٢٠١٤.

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى يتزايد على ضوء استعادة الثقة فى الاقتصاد

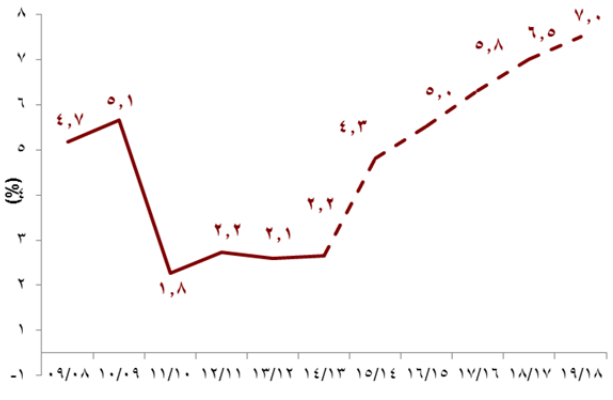

معدل البطالة يتراجع مع فتح مجالات استثمارية جديدة

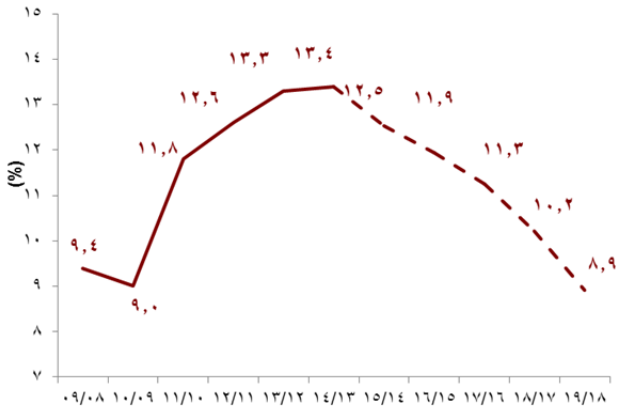

٢-٣ **عدم تجاوز العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة عن مستوى ٩,٥%- ١٠% من الناتج المحلى، ومستهدف أن يصل إلى نحو ٨%-٨,٥% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩**، دون الأخذ في الحسبان أي مساعدات أو منح استثنائية خلال الأعوام القادمة، حيث أنه من المتوقع أن ينخفض هذا العجز إلى نحو ١٠,٥%-١١% خلال العام المالى الحالى، وذلك نزولاً من ١٢,٨% في العام المالي السابق. وسوف يتطلب تحقيق المستهدف للعام المالى القادم اتخاذ إجراءات مالية على جانبى الإيرادات والمصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتوفير الموارد المطلوبة لزيادة الإنفاق الاجتماعى خاصة فى قطاعى الصحة والتعليم.

٢-٤ **تراجع مستويات الدين العام إلى مستوى ٩١-٩٢% من الناتج المحلى، ومستهدف أن يصل إلى نحو ٨٠%-٨٥% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩**، وذلك ارتباطا بمعدلات العجز المستهدف فى الموازنة العامة وأخذاً فى الاعتبار تكلفة تمويل أعباء الدين المتوقعة خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات الدين إلى نحو ٩٣%-٩٤% خلال العام المالى الحالى، وذلك نزولاً من ٩٥,٥% في العام المالي السابق ٢٠١٣/٢٠١٤.

العجز الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى
يتراجع على ضوء برنامج اصلاح هيكلى

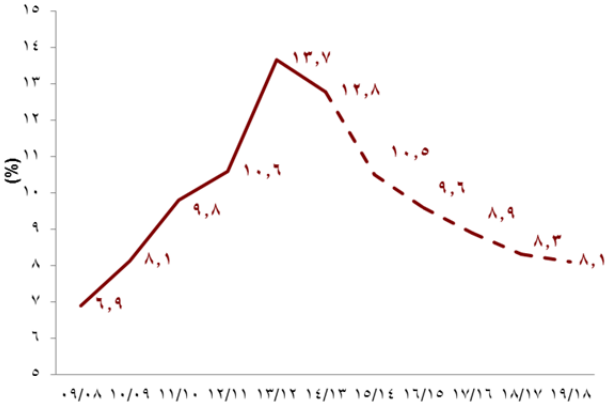

الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلى
يتراجع على ضوء السيطرة على العجز وزيادة معدلات النمو

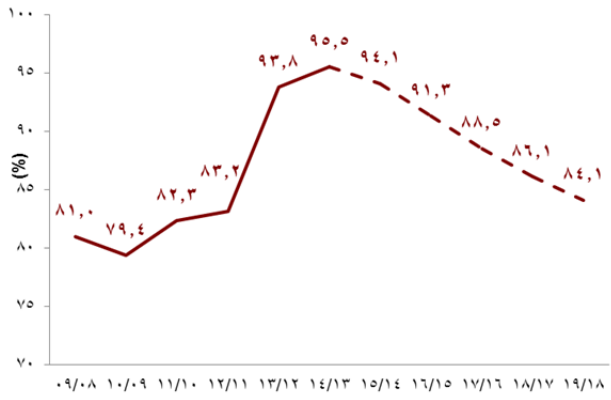

٢-٥ **انخفاض معدلات التضخم بنحو ١ نقطة مئوية وبحيث يستمر النزول التدريجى عند معدلات تقترب من ٧-٨% على المدى المتوسط**، ومن المقدر أن يكون الانخفاض في معدلات التضخم تدريجياً ليبلغ نحو ١٠-١١% فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وبحيث يستمر النزول التدريجى عند معدلات تقترب من ٧%-٨% بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وسوف تساهم السيطرة على معدلات عجز الموازنة فى خفض الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد، كما أن وجود طاقات كامنة غير مستغلة داخل الاقتصاد بالإضافة إلى السياسات التى تتبعها الحكومة للتنمية البشرية وتحديث البنية الأساسية وبالتالى زيادة معدلات الإنتاجية فى الاقتصاد سوف تسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادى دون أن يصاحبها ارتفاعا موازياً فى معدلات التضخم.

إنخفاض تدريجى فى معدل التضخم العام لأسعار المستهلكين
فى ضوء إحكام السياسة النقدية ومعالجة اختناقات السوق

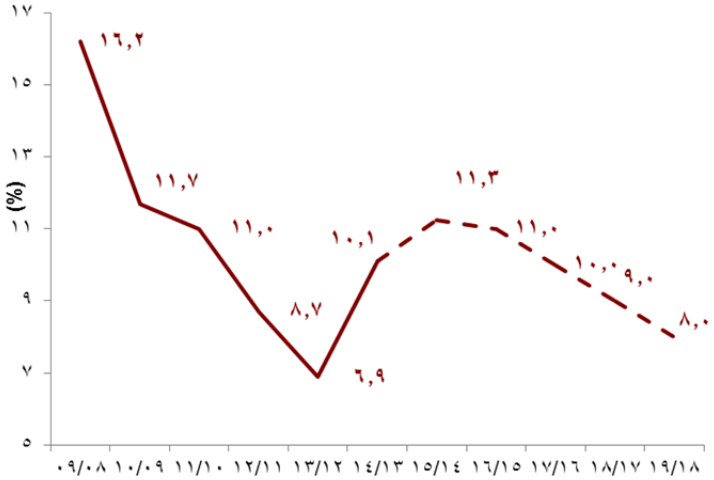

٢-٦ **زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى وبما يغطى نحو ٣,٥ أشهر من الواردات على المدى المتوسط**، حيث وصل حجم الاحتياطى إلى ١٥,٤ مليار دولار فى نهاية يناير ٢٠١٥ أى ما يغطى أقل من ٣ أشهر من واردات السلع والخدمات. ومن المتوقع أن يؤدى التحسن فى أداء السياحة والمتحصلات من قناة السويس والصادرات غير البترولية، بالإضافة إلى حدوث زيادة ملحوظة فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات المباشرة وفى الأوراق المالية إلى تحسن أداء ميزان المدفوعات.

٢-٧ **الوصول بالإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى للنسب المقررة فى الدستور فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، حيث يقدر أن يبلغ الإنفاق خلال العام المالي الجارى نحو ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يستهدف زيادة هذا الإنفاق بنحو ٢,٨ نقطة مئوية خلال العامين الماليين القادمين للوصول بالإنفاق الحكومى فى هذه القطاعات إلى نحو ١٠%.

جدول (١): الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى يصل إلى ١٠% من الناتج المحلى تحقيقاً للإستحقاقات الدستورية خلال عامين ماليين

(نسبة من الناتج المحلى)

	الإنفاق الحالى* ٢٠١٥/٢٠١٤	الإنفاق المستهدف ٢٠١٧/٢٠١٦	الفارق
الصحة	٢,٢	٣	٠,٨
التعليم ما قبل الجامعى	٣,٦	٤	٠,٤
التعليم العالى	١,١	٢	٠,٩
البحث العلمى	٠,٣	١	٠,٧
الإجمالى	٧,٢	١٠,٠	٢,٨

المصدر: وزارة المالية

*سيتم مراجعة نسب الإنفاق الحالى فى ضوء تحديد مفهوم الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى وفق المعايير الدولية.

٢-٨ أهم الافتراضات

يعرض الجدول التالى أهم الافتراضات التى يبنى عليها مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، كالتالى:

جدول (٢): الإفتراضات الاقتصادية الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
	فعلى			متوقع
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى (%)	٢,١	٢,٢	٤,٣	٥,٠
متوسط أسعار الفائدة على الدين الحكومى	١٤,٠	١٢,٠	١١,٥	١١,٥
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل)[١/]	١٠٢,٣	١٠٥,٥	٧٣,٩	٧٥,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن)[٢/١/]	٢٨٣,١	٢٨٤,٠	٢٧٨,٠	٢٤٨,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%)[٣/]	٣,٩	٤,٢	٥,١	٥,٠
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%)[٤/]	٢,٥	٣,٢	٤,٥	٥,٤
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%)[٤/]	٢,٥	٢,٦	٢,٩	٣,٣
متوسط معدل التضخم العالمى (%)[٤/]	٤,١	٣,٨	٣,٩	٣,٩

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم تحديث هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى ـ قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمى ـ فى يناير ٢٠١٥ (متوسط سنوات ميلادية).

ثالثاً: أهم التحديات المالية

يواجه إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ عدداً من التحديات والمخاطر التي ينبغى مراعاتها وعرضها بكل شفافية أمام المجتمع للتأكد من مواجهتها والتصدى لها بأفضل الحلول الممكنة.

٣-١ محدودية فرص المناورة المالية

تتحمل الموازنة العامة للدولة مصروفات حتمية تحد من القدرة على الوفاء بالالتزامات الجديدة دون زيادة أعباء الدين العام. وبمعنى آخر فإن مشروع الموازنة العامة للعام الجديد يتحمل أعباء بعض المصروفات المترتبة على القرارات التى تم اتخاذها خلال السنوات الماضية مثل زيادة مصروفات الأجور وزيادات المعاشات التي تلتزم بها الخزانة العامة تجاه صندوقي التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومي والقطاعين العام والخاص، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع مدفوعات الفوائد عن الدين العام نتيجة ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ خلال الأعوام السابقة. وتقدر قيمة هذه الالتزامات وحدها بأكثر من نصف تريليون جنيه خلال العام المالي القادم وهو ما يمثل:

- ما يقرب من ٩٠% من الإيرادات المتوقعة بالموازنة العامة،
- ما يقرب من ٦٠% من جملة الإنفاق المتوقع بالموازنة العامة،
- نحو ٢٠% من الناتج المتوقع توليده في الاقتصاد بالكامل خلال العام المالي (الناتج المحلي الإجمالي)،
- كما تلتهم الزيادة المتوقعة في تلك البنود في العام المالى القادم نحو ٩٠% من الإيرادات المحققة من الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة.

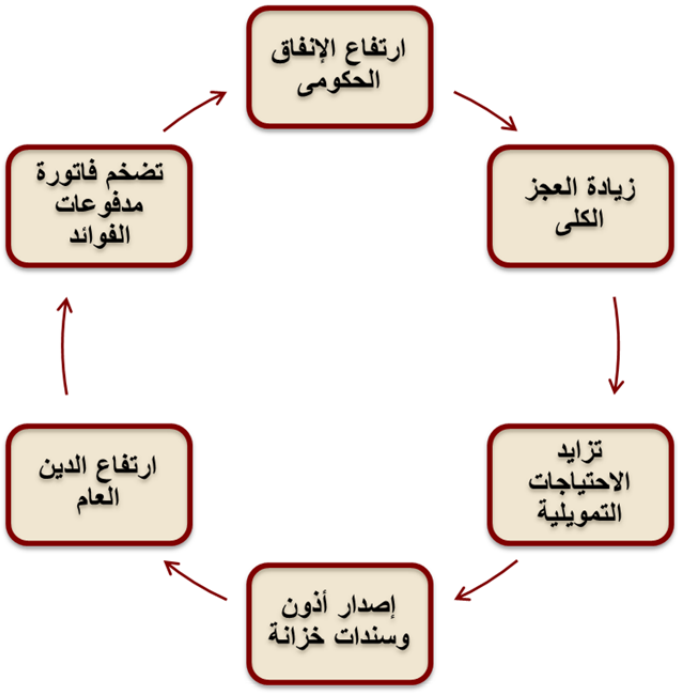

٣-٢ تمويل الالتزامات الدستورية القادمة

تعد زيادة الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى من الأمور الضرورية للاستثمار فى التنمية البشرية وفى مستقبل مصر، إلا أن توفير مصادر تمويل مستدامة للوصول بنسب الإنفاق الحكومى إلى المستويات المقررة فى الدستور يعتبر أحد التحديات الكبيرة التى تواجه السياسة المالية فى السنوات القادمة، وتتطلب توفير موارد إضافية مضطردة تكون مرتبطة أيضاً بنمو النشاط الاقتصادى لكى تتسم بالاستدامة.

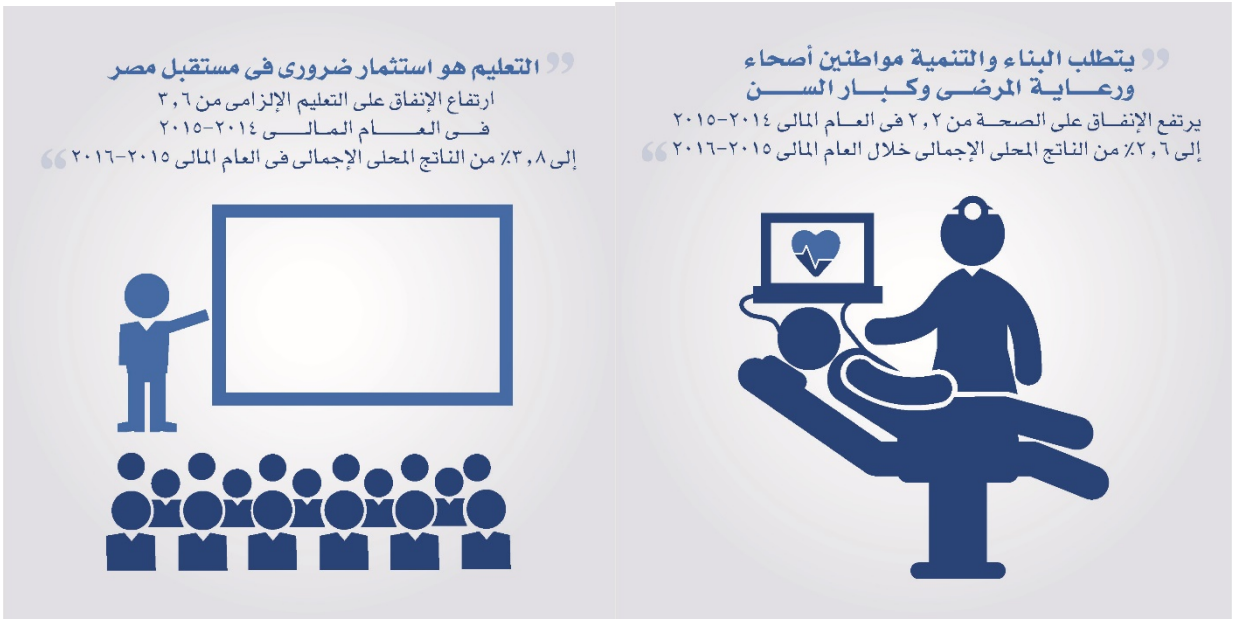

٣-٣ الالتزام بتنفيذ أجندة الإصلاح

وضعت الحكومة خطة إصلاحية متسقة وتدريجية تهدف إلى توفير موارد جديدة لتغطية تكلفة الإنفاق على البرامج الاجتماعية المختلفة، وتشمل الترشيد التدريجى لدعم الطاقة، وتوسيع القاعدة الضريبية. إلا أن الوفر المحقق من هذه الإصلاحات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذها فى المواعيد المقررة ودون تأجيل حتى يتحقق المستهدف منها.

٣-٤ توفير الطاقة اللازمة لمواصلة النمو

يعد تلبية احتياجات الاقتصاد من الطاقة، سواء لسد احتياجات الاستهلاك المنزلي وانهاء مشكلة انقطاع التيار الكهربائى أوالاستهلاك التجارى والصناعى، أحد التحديات الأساسية التي تواجه تطور الأداء الاقتصادى وتحقيق الرفاهة للمواطنين. وعلى الرغم من الزيادات التي شهدتها أسعار الطاقة في بداية العام المالى الحالي، إلا أن المؤشرات توضح عدم وجود انعكاس لذلك على حجم الاستهلاك سواء من المنتجات البترولية أو الكهرباء. ولذلك فتحتم الزيادة السنوية المتوقعة فى استهلاك الكهرباء إلى زيادة حجم الاستثمارات الإضافية فى قطاع الطاقة بشكل كبير سواء من خلال زيادة محطات توليد الكهرباء أو زيادة الاستثمارات فى قطاعى البترول والغاز الطبيعى وبما يساهم فى توفير احتياجات محطات الكهرباء من الوقود. وتقدر التكلفة الاستثمارية التى يجرى تدبيرها خلال العام المالى الحالى نحو ١٤-١٥ مليار جنيه، كما ستؤدى إلى زيادة تكلفة

دعم الوقود بنحو ١٥ مليار جنيه على الأقل خلال العام القادم مقارنة بالعام الجارى. ويتطلب ذلك توفير مصادر تمويل إضافية، ليس فقط بالعملة المحلية بل من النقد الأجنبي أيضاً، خاصة مع تزايد الحاجة لتدعيم السيولة فى شركات البترول والكهرباء.

٣-٥ تفاقم أعباء نظام المعاشات

تشهد المعاشات المنصرفة من خلال صندوق المعاشات زيادة بما يفوق قيمة الاشتراكات المحصلة والعائد الذى تحققه هذه الصناديق، وهو ما يستلزم مواجهة هذه المشكلة بشكل جذري عن طريق إعداد نظام جديد للمعاشات يتسم بالاستدامة بحيث يساهم بشكل فعال في زيادة المدخرات وتلبية احتياجات ارباب المعاشات دون تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء قد تؤثر بشكل كبير على سلامة المالية العامة على المدى المتوسط.

٣-٦ التغيرات فى الأسعار العالمية للسلع الرئيسية

شهد العام المالى الحالى انخفاض أسعار معظم السلع الرئيسية فى الأسواق العالمية مقارنة بالعام السابق، وذلك فى ضوء توقع استمرار تزايد الإنتاج وتحسن المعروض العالمى بما يفوق الطلب متأثراً بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمى. وتفترض تقديرات مشروع موازنة العام المالى الجديد عودة الارتفاع التدريجى فى أسعار بعض السلع وبحيث يرتفع متوسط سعر البترول (خام برنت) إلى نحو ٧٥ دولار/ برميل مقابل ٥٥-٦٥ فى الوقت الحالى، وأن يبلغ متوسط سعر القمح ٢٤٨ دولار/طن بعد إضافة تكلفة الشحن والتفريغ. وبالرغم من أن هذه التقديرات تقوم على البيانات المتاحة فى الوقت الحالى إلا أن تطورها الفعلى أثناء العام المالى قد يؤثر على أداء الموازنة العامة، خاصة على فاتورتى دعم المواد البترولية والسلع الغذائية.

جدول (٣): أسعار السلع الأولية فى التجارة العالمية

(دولار / وحدة)

	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥
	فعليات				متوقع	
أسعار الطاقة						
خام برنت (دولار للبرميل)[١]	٩٢,٧	١٠٥,٤	١٠٢,٣	١٠٥,٥	٧٣,٩	٧٥,٠
غاز طبيعى (اليابان، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	١٢,٨	١٥,٧	١٦,٣	١٥,٩	١٣,٤	١١,١
غاز طبيعى (الاتحاد الاوروبى، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	٩,٤	١١,٠	١١,٧	١١,٠	٩,٣	٨,٦
غاز طبيعى (الولايات المتحدة، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	٤,٢	٣,٤	٣,٢	٤,١	٤,٢	٤,١
أسعار مواد الغذاء والسلع الأولية						
القمح الأمريكى (دولار / طن)[٢]	٢٧٩,٥	٢٤٨,٦	٢٨٣,١	٢٨٤,٠	٢٧٨,٠	٢٤٨,٠

المصدر: البنك الدولى، تقرير آفاق أسواق السلع، أبريل ٢٠١٤ (متوسط سنوات ميلادية).

١/ تم احتساب متوسط خام برنت وفقا لأسعار خام برنت المستقبلية (Futures) بالاضافة لتوقعات صندوق النقد الدولى.

٢/ تم احتساب متوسط سعر القمح (Soft Red Winter and Hard Red Winter) وفقا لأسعار القمح المستقبلية (Futures).

تطور أسعار البترول العالمية

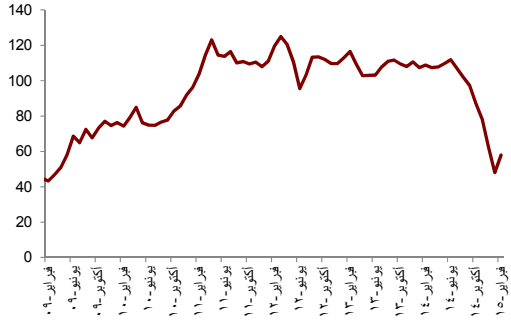

المصدر: البنك الدولى

تطور الأسعار العالمية للسلع

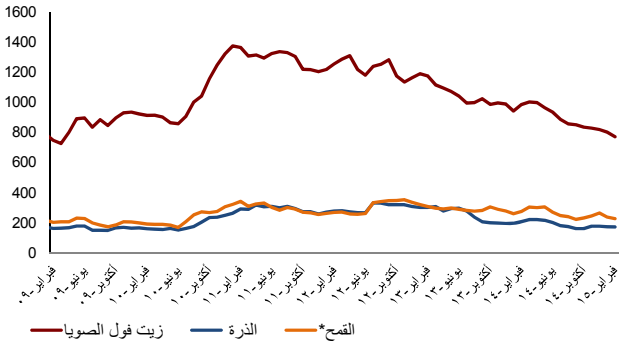

*يعكس متوسط سعر القمح بنوعيه (Hard Red Winter, and Soft Red Winter)

المصدر: البنك الدولى

وتنعكس أثار انخفاض أسعار البترول – بنسبة ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤ – بشكل إيجابى على الاقتصاد المصرى من خلال خفض حجم دعم المواد البترولية وتحسن الميزان التجارى للهيئة المصرية العامة للبترول، ولكن يحد منه إحتمال تأثر تدفقات الاستثمار فى قطاع البترول بالإضافة إلى التأثير المحتمل على أداء السياحة القادمة من الدول المصدرة للبترول مثل روسيا خاصة مع العقوبات الاقتصادية التى تتعرض لها.

٣-٨ أداء الاقتصاد العالمي

تفترض تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥-٢٠١٦ أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمى ما بين ٣,٢و٣,٤% خلال عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالى، ارتفاعاً من متوسط معدل نمو قدره ٢,٦% خلال العامين السابقين طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى فى يناير ٢٠١٥. حيث أنه من المتوقع أن يساهم استمرار أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، وما يصاحبها من تراجع لأسعار السلع الأولية والمعادن فى تعزيز معدلات النمو العالمية، من خلال تحسين القوة الشرائية والطلب فى البلدان المستوردة، وإنخفاض تكاليف إنتاج السلع التامة الصنع وتحسين ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض فاتورة استيراد المنتجات البترولية، والذى قد يخلق حيز مالى محدود يمكن إستخدامه فى تصحيح أوضاع المالية العامة لدعم النشاط فى هذه الدول– وهو ما يسرى على عدد من الدول ومن بينها مصر.

بينما على الجانب الآخر، يقابل هذه التوقعات المخاطر الناجمة من تباطؤ آفاق النمو–بإستثناء الولايات المتحدة الامريكية – فى كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والتي تسهم بقرابة ثلثى معدل نمو الاقتصاد العالمي خاصاً مع تراجع نمو الإستثمار فى الصين وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية والهبوط الحاد فى اسعار العملة فى روسيا، بالإضافة الى بطء التعافى وإستمرار الركود فى كل من منطقة اليورو واليابان وما لذلك من تأثير سلبى على تحول التدفقات الرأسمالية وضعف فى ميزان المعاملات الخارجية وتراجع النشاط الإقتصادى فى هذه البلدان، وخاصة المصدرة للبترول والسلع الأولية وبالتالى إنخفاض الطلب العالمى على صادرات الدول النامية والناشئة.

رابعاً: أهم السياسات المالية والاقتصادية المقترحة

تقوم الحكومة بإعداد حزمة من السياسات المالية والإقتصادية تهدف إلى تحقيق رؤيتها لدفع النشاط الاقتصادى وتحقيق الاستقرار المالى وتدعيم الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال استكمال تنفيذ برامج وإصلاحات محددة على الصعيدين الاقتصادى والإجتماعى بدأتها خلال العام المالى الجارى ومستمرة على المدى المتوسط.

يوضح الشكل التالى الثلاث محاور التى ترتكز عليهم سياسات الحكومة المالية والاقتصادية بهدف الوصول إلى توازن بين الثلاث أهداف الرئيسية من أجل تحقيق نمو اقتصادى مستدام، وإدارة سليمة للمالية العامة والإصلاح والضبط المالى، وتدعيم نظم الحماية الاجتماعية المختلفة:-

سياسات دفع النشاط الاقتصادى	سياسات الإصلاح والضبط المالى	سياسات تحسين برامج الحماية الاجتماعية وزيادة فاعليتها
• تحسين مناخ الإستثمار وإصلاح تشريعى ومؤسسى • الدفع بالمشروعات التنموية الكبرى كثيفة التشغيل • إستراتيجية جديدة للطاقة • مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص	• إعادة ترتيب أولويات الإنفاق • تدعيم العدالة في توزيع الثروات • رفع كفاءة النظم الضريبية والجمركية • تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام • تحسين إدارة المالية العامة • توسيع القاعدة الضريبية وزيادة درجة إرتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى	• برامج الدعم النقدى • برامج الدعم الغذائى • برامج تطوير رأس المال البشرى وتشمل زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم • رفع كفاءة الخدمات العامة وآليات توزيعها وتحديث البنية الأساسية (من تطوير المواصلات العامة وإسكان إجتماعى وتطوير حضرى، وغيرها) • عدالة التوزيع الجغرافى

٤-١ سياسات دفع النشاط الاقتصادى

بدأت الحكومة منذ بداية العام المالى الحالى في اتخاذ خطوات جادة لاستعادة الثقة في الاقتصاد من خلال العمل على تحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى، وتطبيق إجراءات إصلاحية مالية وهيكلية تعيد ثقة المستثمرين، والدفع بمشروعات كبرى تتيح فرص جديدة أمام القطاع الخاص وزيادة معدلات التشغيل. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجية جديدة ومتكاملة لإدارة قطاع الطاقة والذى يعد من القطاعات الهامة والمؤثرة على النشاط الاقتصادى للبلاد ومكون هام فى خطة مصر للتعافى على المدى المتوسط.

٤-١-١-تحسين مناخ الاستثمار

تعمل الحكومة على إجراء إصلاحات حقيقية وفاعلة في تطوير مناخ الاستثمار، حيث قامت بالفعل بإجراء إصلاحات تشريعية مثل تعديل قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية العقود طالما لا يشوبها فساد، وقانون الطاقة المتجددة بالإضافة إلى إجراء تعديلات على قانون الاستثمار تشمل تطبيق نظام الشباك الواحد وتسهيل الحصول على التراخيص والأراضي وتقديم حوافز غير ضريبية وحماية المستثمرين ومسئولى الشركات عند الإفلاس، كما يتم إعداد بعض التعديلات التشريعية الأخرى في قوانين الشركات، وقانون الجمارك والانتقال إلى منظومة ضريبة القيمة المضافة وإجراء تعديلات على قانون الضريبة على الدخل من خلال توحيد الضريبة عند حد أقصى ٢٢,٥% للضرائب على الأشخاص والأفراد مع الحفاظ على الشرائح التصاعدية فى الضريبة على الأفراد، وزيادة الضريبة على المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة من ١٠% إلى ٢٢,٥%والتى تدعم فى مجملها القاعدة الرأسمالية وزيادة الاستثمارات.

٤-١-٢الدفع بالمشروعات التنموية الكبرى كثيفة التشغيل

أطلقت الحكومة عدداً من المشروعات التنموية الكبرى والتى تمتد أثارها الإيجابية ونفعها لأجيال مقبلة، ويتم تنفيذها على عدد من السنوات وبحيث تعتمد أساساً على تنفيذ القطاع الخاص، مع توفير التمويل بما يتفق مع طبيعة كل مشروع على حدة، وذلك من خلال المؤسسات المالية والتنموية الدولية والإقليمية، أو من خلال نظم المشاركة مع القطاع الخاص، أو من خلال إعادة ترتيب أولويات الخطة الاستثمارية للدولة لإعطاء أولوية لهذه المشروعات، وبما يمثل قاطرة لتشجيع الاستثمارات الخاصة. وتتمثل أهم هذه المشروعات فى:

- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تنمية منطقة قناة السويس بتوسعة وتعميق مجرى القناة، وتم توفير تمويل له بنحو ٦٤ مليار جنيه من خلال طرح شهادات الاستثمار للمواطنين المصريين وتم تغطيتها خلال ثمانية أيام.
- إعداد الدراسات للمرحلة الثانية لتنمية محور القناة وتشمل إقامة مناطق صناعية ولوجستية وتجارية تسمح بإحداث نقلة في تنمية المنطقة وزيادة فرص العمل، وسوف يتاح أغلب هذه المشروعات للقطاع الخاص.
- إطلاق مشروع لاستصلاح ٤ مليون فدان على مدى أربعة سنوات، وتشمل المرحلة الأولى استصلاح نحو مليون فدان.
- مشروع إنشاء ٣٤٠٠كم طرق جديدة سوف تؤدى إلى تنمية شاملة بمختلف المناطق على مستوى الجمهورية، وقد بدأ بالفعل عمليات التنفيذ في عدة مناطق مختلفة.
- مشروعات الإسكان الاجتماعى في كافة ربوع مصر بالمحافظات والمدن الجديدة، يتم تنفيذها على خمس سنوات. وقد بدأت المرحلة الأولى فى المشروع بتنفيذ ٢٢٤ الف وحدة سكنية كاملة التشطيب والمرافق والخدمات تم خلالها الانتهاء والإعلان عن ٥٢ الف وحدة سكنية، بالإضافة إلى مشروع إنشاء ١٥٠ ألف وحدة سكنية للإسكان المتوسط.
- إعداد الخطط الرئيسية لتنفيذ عدد من المشروعات الكبرى الأخرى ومن ضمنها مشروع تنمية منطقة المثلث الذهبى (وذلك من خلال اقامة صناعات تعدينية واستثمارات زراعية فى كل من محافظة سوهاج وقنا والبحر الأحمر،

بالإضافة إلى مشروعات عقارية وانشائية)، وتنمية الساحل الشمالى، والمناطق اللوجستية لتخزين وتجارة الحبوب بدمياط.

كما قامت وزارة المالية بالاشتراك مع الوزارات المعنية بإعداد مجموعة من المشروعات المحددة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص PPP كمكون رئيسى للإسراع بتنفيذ استثمارات البنية الأساسية وتحسين كفاءة الخدمات العامة. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروعات المقرر طرحها خلال السنوات الثلاث القادمة نحو ٣١ مليار جنيه، وذلك في مشروعات بمختلف القطاعات ومنها مجالات المياه والصرف الصحى، وتحلية المياه، ومجمع خدمات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الموانئ البحرية، والنقل النهرى، وبناء المدارس.

٤-١-٣ استراتيجية جديدة للطاقة

و لقد قامت الحكومة بإعداد استراتيجية متكاملة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة على المدى المتوسط حيث يعتبر القطاع أحد قاطرات النمو و التنمية و أحد ركائز خطة الحكومة للإصلاح الاقتصادى. و ترتكز استراتيجية القطاع على ثلاثة محاور رئيسية، وهى: تحقيق أمن الطاقة، والاستدامة والحوكمة.

أ- تحقيق أمن الطاقة:

تعمل الحكومة على ايجاد حل حاسم و شامل لأزمة نقص الطاقة يقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية لتوفير مصادر متنوعة من الطاقة لتلبية احتياجات الاقتصاد المتنامية. و فى هذا السياق تعمل الحكومة على:

- التوسع فى انتاج الطاقة من خلال تنمية آبار الغاز الطبيعى وتشجيع عمليات البحث والتنقيب وتأمين عقود استيراد الغاز لمواكبة الطلب المحلى مع التوسع فى توصيل الغاز للمنازل و انشاء محطات جديدة للكهرباء. و لقد تم بالفعل تنفيذ خطة إسعافية تضمنت إنشاء ٦ محطات جديدة للكهرباء لمواجهة انقطاع التيار خلال الصيف القادم.
- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاعتماد على مصادر مختلفة لتوليد الكهرباء كإنشاء محطات كهربائية تعمل بالغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح الى جانب التوسع فى الربط الكهربائي و التجارة الدولية للطاقة، بالإضافة إلى المضى قدماً فى انشاء محطات نووية على المدى الطويل.
- ترشيد الطلب على الطاقة و تعزيز الكفاءة على جانبى الانتاج و الاستهلاك كالتوسع فى استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، وتطبيق برنامج لتطوير إنارة الشوارع وآليات توزيع المواد البترولية المدعومة والسيطرة على منافذ تهريبها وهو ما تم البدء فى تنفيذه بإصدار الكروت الذكية فى مرحلتها الأولى فى محافظة بورسعيد ثم عدة محافظات أخرى تمهيداً للتطبيق الكامل فى كافة محافظات الجمهورية.

ب-الاستدامة:

نظرا لأهمية قطاع الطاقة لاستدامة المالية العامة للدولة و النمو الاقتصادى، فان الحكومة تعمل على نقل القطاع الى مسار أكثر استدامة مالياً واجتماعياً، عن طريق:

- تدعيم المراكز المالية للهيئة المصرية العامة للبترول و الشركة القابضة للكهرباء.

- الترشيد التدريجي لدعم الطاقة من خلال الاصلاح السعرى وصولاً بأسعار الطاقة لمستويات التكلفة بحلول عام ٢٠١٩ مع احكام الرقابة على الاستهلاك من خلال استحداث الكارت الذكى للمواد البترولية.
- الحد من الأثر الاجتماعي لهذه الاجراءات من خلال الإسراع فى توصيل الغاز للمنازل وتخصيص جزء من الوفورات المالية الناتجة عن الاصلاح للبرامج الاجتماعية.

ج- الحوكمة:

تسعى الحكومة لتطوير الاطار القانوني والمؤسسي والرقابي للقطاع والانتقال إلى سوق تنافسي للكهرباء والغاز يعزز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص من خلال:

- تطوير حوكمة قطاع الاستخراجات من خلال رفع كفاءة النظام الإداري لقطاع الغاز الطبيعى وتقوية الإدارة المالية والتدفقات المالية بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول.
- تحديث قطاع الكهرباء عن طريق خلق سوق مزدوج يسمح للقطاع الخاص بالمنافسة على إنتاج الكهرباء بكميات ضخمة وفصل منظومة التوزيع عن الانتاج مع إنشاء هيئة للرقابة على القطاع وخلق حوافز للاستثمار فى الطاقة الجديدة والمتجددة.
- تقوية نظام حوكمة الشركات عن طريق تحسين جودة البيانات المالية والنوعية الصادرة عن الشركة القابضة للكهرباء والشركات التابعة لها، وتطبيق الممارسات الحديثة فى مجال حوكمة الشركات على الشركات المملوكة للدولة لتعمل على أسس اقتصادية.

٤-٢سياسات إصلاح المالية العامة

تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى مجموعة من الاصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة، كالتالى:

٤-٢-١ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق

استكمالا لما بدأته الحكومة في العام المالى الحالى، فإن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق سيظل أحد أهم السياسات التي يعكسها مشروع موازنة العام المالى الجديد، حيث سيتم ترشيد الإنفاق العام بأقصى قدر ممكن والتأكد من أن المصروفات تتجه للغرض الذى أنشئت من أجله. وتسعى الحكومة إلى إعادة توجيه الوفورات المحققة نحو بنود أخرى ذات بعد اجتماعى وتمثل أولوية فى الرؤية العامة للفترة المقبلة كالاستثمار فى التعليم وتحسين جودة خدمات الصحة العامة. وسيتم ذلك من خلال الآتى:-

- **استكمال برنامج ترشيد دعم الطاقة**

على الرغم من قيام الحكومة برفع أسعار بيع العديد من المواد البترولية في بداية العام المالى الحالى، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول عالمياً بشكل كبير، إلا أن أسعار البيع المحلية لاتزال دون الحد الأدنى الذي يغطي تكلفة إنتاج هذا الخام محلياً، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الخام الذي يتم استيراده لسد الفجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. ولذلك، فإنه لا بديل عن قيام الحكومة باستكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط وتشمل هذه الخطة تطبيق المنظومة الجديدة

للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف تحقيق استهداف أفضل لمستحقي الدعم. وقد تم اتخاذ إجراءات إصلاحية سعرية خلال المرحلة الأولى للخطة في يوليو ٢٠١٤ توفر نحو ٤٦ مليار جنيه (ما يعادل ٢% من الناتج المحلى) من دعم المواد البترولية.

كما تعتزم الحكومة استكمال تطبيق خطة ترشيد دعم الكهرباء وتشمل تنفيذ القرار الصادر من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد أسعار الكهرباء لمختلف فئات الاستهلاك على مدى السنوات الخمس القادمة، بالإضافة إلى خطط ترشيد إنارة الشوارع، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية وبيعها للشبكة الرئيسية بأسعار مجزية، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء.

- **السيطرة على فاتورة الأجور**

ارتفعت مصروفات أجور العاملين بالدولة فى السنوات الأخيرة بصورة ضخمة وهى تستحوذ على نحو ٢٥% من اعتمادات الموازنة العامة للدولة سنوياً، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- استجابة الحكومة للعديد من المطالب الفئوية منذ يناير ٢٠١١ واستمرار المطالبات بزيادة الأجور.
- تثبيت جميع العمالة المؤقتة على الباب الأول الأجور نقلا من جميع أبواب الموازنة العامة للدولة.
- تطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة والذى بلغ إجمالى تكلفته بمرحلتيه الأولى والثانية نحو ١٨,٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

إلا أن الحكومة المصرية قد سارعت لحل مشكلة الأجور بالموازنة العامة للدولة، لما أصبحت تمثله من خطراً يهدد التوازن الاقتصادى والاستدامة المالية، فبدأت بتطبيق بعض الإجراءات الإصلاحية خلال العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤،وتنوبالاستمرار فى إجراء المزيد من الإصلاحات بهدف السيطرة على الأجور وتضخمها، دون مردود اقتصادى حقيقى على الإنتاج وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وربط الأجر بإنتاجية الموظف، ونعرض أهم الإجراءات المزمع تطبيقها ويتضمنها مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥ في الإطار رقم (١):

إطار (١) إجراءات للسيطرة على فاتورة الأجور:

- الاستمرار فى عدم ضم أى علاوة جديدة للمرتب الأساسى مع خضوع العلاوات الخاصة المقررة حديثاً للضريبة على المرتبات.
- إتباع سياسة إحلال واضحة ومحددة بالنسبة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة الذين سيتم إحالتهم للمعاش بعاملين جدد على أن يتم تحديد نسبة الإحلال بحسب الاحتياجات الفعلية للجهاز الإداري.
- تم إصدار قانون جديد للخدمة المدنية يتضمن إعادة هيكلة الأجور وتطوير نظم التعيينات للعاملين بالدولة، من أهم ملامحه:
  - تعديل هيكل الأجور من خلال ضم الأجور المتغيرة إلى الأجر الأساسى.
  - شغل وظائف الخدمة المدنية عن طريق إعلان مركزى على بوابة الحكومة المصرية.
  - زيادة مستويات السلم الوظيفى لتصبح ستة عشر مستوى بدلاً من ست مستويات.
  - تخفيض المدد البينية للترقية .
  - يؤدى كل موظف قبل أن يباشر عمله يمين على أداء واجباته الوظيفية بنزاهة وشفافية وبروح فريق العمل على الوجه الأكمل لخدمة الشعب.
  - زيادة مدة الإجازة الاعتيادية إلى خمسة وأربعين يوماً لذوى الإعاقة بصرف النظر عن مدة الخدمة.
  - زيادة مدة إجازة الوضع للموظفة إلى أربعة أشهر بدلاً من ثلاثة بأجر كامل.
  - جدول أجور مبسط يتكون من عنصرين فقط (أجر أساسى، وأجر متغير).
  - رفع قيمة العلاوات الدورية السنوية لتصبح نسبة ٥% من الأجر الأساسى الجديد.
  - فتح المجال لترقية الكفاءات بالاختيار دون التقيد بالأقدميات.
  - التأكيد على الشفافية ومحاربة الفساد من خلال علنية تقارير تقويم الأداء.
  - إلزام جميع الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون بتحديث الهياكل التنظيمية.

- **زيادة مخصصات الإنفاق على البرامج ذات العائد الاجتماعى والتنموى المرتفع**

وفى إطار حرص الحكومة على الالتزام بالاستحقاقات الدستورية فى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى، وإيماناً منها بضرورة التأكد من كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق ليفى بأغراضه على النحو الأمثل، تتوجه الحكومة إلى وضع إطار موازنة مرتكزة على البرامج، مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم لمخرجات الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى. وبما ينعكس على إحداث نقلة نوعية فى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٤-٢-٢تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى

تتراوح نسبة جملة الإيرادات الضريبية خلال السنوات الماضية إلى الناتج المحلى الإجمالي بين ١٣% و١٥%، بينما يصل المتوسط فى الدول الناشئة إلى نحو ٢٣,٣% من الناتج المحلى الإجمالي. ويشير ذلك إلى وجود العديد من الفرص غير المستغلة بعد لتنمية موارد الدولة من خلال ربطها بالقطاعات والأنشطة المولدة للدخل. وحيث أن زيادة إيرادات الدولة هي ضرورة حتمية، فإن مشروع موازنة العام الجديد ستأتي استكمالا لنفس النهج الذي تم تبنيه في العام المالى الحالى، بحيث سيتم التركيز على تعزيز الموارد من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادى.

يتضمن مشروع موازنة العام المالى الجديد٢٠١٦/٢٠١٥ المرحلة الثانية من الإصلاحات الضريبية والتى بدأت خلال العام المالى الحالى، وهى على النحو التالى:

- **ضريبة القيمة المضافة:**

- وتتمثل فى التحول من ضريبة المبيعات إلى آلية ضريبة القيمة المضافة، ويرتكز هذا الإصلاح على علاج التشوهات الضريبية الحالية مع ضمان وجود المفاهيم والممارسات الحديثة المتماشية مع التطبيقات الدولية فى هذا المجال.
- أهم ملامح هذا الإصلاح هو توحيد سعر الضريبة على جميع السلع والخدمات، وقصر الإعفاءات على السلع والخدمات ذات الأثر الاجتماعى، ورفع حد التسجيل، وتقليل الفترة الزمنية لرد الضريبة، وخصم المدخلات، وسرعة رد الضريبة على السلع الرأسمالية.
- وضع نظام ضريبى جديد ميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لجذب دخولهم للسوق.
- من المقدر أن يولد هذا الإجراء إيراداً إضافياً بنحو ١,٢% من الناتج المحلى أى ما يوازى ٣٢ مليار جنيه فى مشروع موازنة العام المالى الجديد.

- **الضريبة على الدخل:**

- صدرت بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل فى يوليو ٢٠١٤ بهدف توسيع القاعدة الضريبية وشملت فرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية وتوزيع الأرباح.
- توحيد سعر الضريبة على الشركات عند حد أقصى ٢٢,٥% بدلاً من ٢٥% فى الوضع الحالى و١٠% فى المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، مع إلغاء الضريبة الإستثنائية التى تم فرضها فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بشريحة إضافية ٥% على الأرباح التى تتعدى واحد مليون جنيه، وكذلك على ضريبة الأفراد للدخول التى تتعدى واحد مليون جنيه يبلغ الحد الأقصى للضريبة ٢٢,٥% مع الحفاظ على هيكل الشرائح الضريبية التصاعدية، ومع تثبيت أسعار الضريبة لمدة ١٠ سنوات.
- غلق منافذ التجنب الضريبى الضار، وتطبيق مبدأ عالمية الضريبة على دخل المقيمين بمصر.
- توقيع اتفاقيات ربط شبكى بين منظومة معلومات المصالح الضريبية والنقابات المهنية المختلفة للوقوف على البيانات الحقيقية لجميع الممولين من المهن الحرة لمحاسبتهم بشكل عادل وسليم.

- استمرارا لجهود لتعميم آليات تقديم الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني للضرائب بمصلحتى الضرائب المصرية (الدخل والمبيعات).
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشرى داخل المصلحة من خلال وضع برامج تدريبية للعاملين وتعرفيهم بأحدث الأساليب الخاصة بعملهم.

- **الضرائب الجمركية:**

- إعداد مشروع قانون جديد للجمارك يسمح بتيسير الإجراءات الجمركية، وإحكام ضبط منافذ التوزيع، وتغليظ عقوبات التهرب الجمركى.
- رفع كفاءة الإدارة الجمركية، بما في ذلك العمل على سد منافذ التهريب.
- تطبيق أحدث أساليب الفحص والرقابة، وتطوير عمل المناطق اللوجستية ونظم المعلومات بمصلحة الجمارك لضبط الحصيلة الجمركية.

- **الضريبة العقارية:**

- بدء التطبيق الكامل لقانون الضرائب العقارية على المبانى بعد تعديله، مع توجيه نصف الحصيلة لتطوير العشوائيات والمحليات.

إطار (٢) الركائز الأساسية للسياسة الضريبية فى مصر

- تطوير النظام الضريبى لكى يكون أكثر عدالة وكفاءة ويدعم المنافسة ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- تنفيذ اتفاقيات منع الازدواج الضريبى (59 اتفاقية حالياً فى حيز التنفيذ) لحماية مصالح المستثمرين.
- استخدام الحوافز الضريبية وغير الضريبية التى من شأنها تدعيم القاعدة الرأسمالية وزيادة الاستثمار بما يزيد من القدرة التنافسية للشركات ويقلل من حجم التزاماتها المالية . ويشمل خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات، والإسراع بالرد الضريبى، والسماح بترحيل الضريبة المستحقة على الأرباح الرأسمالية غير المحققة، وتحسين قواعد الإهلاك، مع تسهيل الحصول على الأراضى بقيمة منخفضة فى المناطق النائية، إلخ.
- توحيد سعر الضريبة عند معدل ٢٢,٥% كحد أقصى للشركات والإفراد، والإبقاء على باقى الشرائح الأخرى الأقل لدخل الأفراد، ومع عدم فرض أى ضرائب جديدة على الدخل خلال السنوات العشر القادمة.
- الإسراع بإجراءات رد الضريبة وتحسين كفاءة نظم الإدارة الضريبية من خلال الميكنة الكاملة لإجراءات تقديم الإقرارات ودفع الضريبة.
- التطبيق الكامل لمنظومة القيمة المضافة التى من شأنها تطوير النظام الضريبى وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر.
- مكافحة ممارسات التخطيط الضار والتهرب الضريبى لضمان التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- عدم تقديم أى إعفاءات أو مزايا جديدة للضريبة على الدخل للأنشطة الإقتصادية.

٤-٢-٣تعزيز العدالة في توزيع الثروات

إيماناً من الحكومة بأهمية التسعير السليم لمواردنا الطبيعية بما يحقق ترشيد الاستهلاك والعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الوطن، وكذا ما بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، تم إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر في ديسمبر ٢٠١٤ والذى ينظم ويتيح زيادة استثمارات القطاع الخاص في التعدين. ومن المستهدف أن يشهد مشروع موازنة العام المالى الجديد تطبيق هذا القانون، مما سيكون له أثر إيجابى على زيادة موارد الدولة (8 مليار جنيه).

٤-٢-٤تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

اعتمدت الخزانة العامة في السنوات الأخيرة بشكل أساسي على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الجهاز المصرفي المحلي، وكذلك من خلال التمويل المتاح من البنك المركزي. وعلى الرغم من أن ذلك قد ساعد نسبياً على الحفاظ على معدلات نمو موجبة خلال الأعوام الماضية، إلا أنه يصعب استمرار هذا الاتجاه خاصة مع بدء تعافي الاقتصاد وزيادة نشاط القطاع الخاص والذي يتأثر حتماً بمزاحمة الحكومة له، فضلاً عما للاقتراض من البنك المركزي من آثار تضخمية. بجانب العمل على خفض عجز الموازنة العامة، تتضمن أجندة الإصلاح الحكومية ضمان إستدامة الدين العام بإعتباره أحد العناصر الأساسية للإصلاح على المدى المتوسط. لذلك تستهدف خطة الضبط المالى خفض الدين الحكومى من ٩٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نطاق ٨٠-٨٥٪ من الناتج فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك مع استمرار السياسات الرامية إلى تمديد متوسط أجل الدين المحلى القابل للتداول وخفض تكلفته، وهو ما تحقق بالفعل على مدى السنوات القليلة الماضية على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها البلاد، حيث عادل متوسط اجل رصيد الدين الإجمالى مستوياته قبل عام ٢٠١١.

وفى هذا الإطار، تتطلع الحكومة أيضا إلى تعميق الأسواق الأولية والثانوية لتداول الأوراق المالية الحكومية لمواصلة تدعيم السيولة وتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالى الحد من مخاطر إعادة تمويل الدين على المدى المتوسط.، بالإضافة إلى استمرار تمديد متوسط أجل استحقاق الدين (من المستهدف أن يصل أجل الدين إلى ٣-٤ سنوات بحلول العام المالى ١٩/١٨) وخفض تكلفته. كما يجرى تفعيل قانون الصكوك، بالإضافة إلى إصدار سندات حكومية فى السوق الدولية وبما يؤدى إلى تنويع قاعدة المستثمرين فى مصر.

٤-٢-٥تحسين إدارة المالية العامة

تحقيقاً للانضباط المالى ورفع كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة وإدارة التدفقات النقدية على مستوى الدولة ككل وتطوير إدارة الخزانة العامة من خلال ما يلى:

- التحول إلى تطبيق موازنة البرامج بصورة تدريجية لتقييم مدى كفاءة الإنفاق العام والبرامج والمشروعات التى تتبناها الدولة والتأكد من فاعلية الإنفاق العام وإنعكاس ذلك على رفع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطن. وقد تم إختيار عدد من الوزارات والجهات التابعة لها لتقديم مشروع موازناتها للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ على اساس البرامج مع عرض إستراتيجياتها على المدى المتوسط، وذلك تمهيداً لتعميم التجربة على باقى جهات الدولة فى موازنات الأعوام القادمة.
- تطوير إدارة الخزانة العامة بوزارة المالية لرفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة.

- تنفيذ مشروع إصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مستحقات العاملين بالدولة بنظام الصراف الآلى ATM وفقاً لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى، بهدف تحقيق الرقابة المركزية على جميع عمليات صرف مستحقات العاملين، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة على الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.
- استكمال منظومة المدفوعات الإلكترونية على مستوى جميع الوحدات الحسابية على حساب الخزانة الموحد، وتم إدخال نحو ٨٠% من جهات الموازنة العامة على هذه المنظومة حتى الآن.
- تعميم نظم الميكنة، والرقابة قبل الصرف، ووظائف الخزانة بما في ذلك إدارة التدفقات النقدية.
- البدء فى تفعيل نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) فى بعض الوحدات الحسابية، وجارى استكمال باقى الوحدات من أجل توفير البيانات المالية فى أسرع وقت ممكن.
- صدر القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٤، بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ متضمن أن يكون أداء الضريبة المستحقة على شركات الأموال والأشخاص الاعتبارية العامة بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية، بهدف سرعة وسهول تحصيل الضرائب من الممولين.
- التحول التدريجى لإعداد الموازنة العامة بإتباع نظم البرامج والأداء، مع البدء ببعض القطاعات الحيوية عند إعداد مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٤-٣ تدعيم نظم الحماية الاجتماعية

٤-٣-١تأسيس شبكة أمان اجتماعى: الدعم النقدى والشبه نقدى

ترتكز الاستراتيجية الجديدة للحماية الاجتماعية على برامج الدعم النقدى والشبه نقدى على غرار التجارب الدولية التى أثبتت نجاحها في التمكين الاقتصادى والإجتماعى للمستفيدين منها، حيث تكمن المشكلة الأساسية فى سياسات الدعم التى اتبعتها الحكومات المتتالية على مدار السنوات السابقة فى عدم قدرتها على كسر دائرة الفقر والحد من معدلاته وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. ويتميز هذا النوع من برامج دعم الدخل المباشر، مقارنة ببرامج الدعم العينى، بأثره الفورى على الحد من الجوع من ناحية، بالإضافة إلى توفيره للموارد المالية بحيث يقوم المواطن بإنفاقها طبقاً لاختياره.

ومن هذا المنطلق، فبجانب المنظومة الجديدة لدعم المواد الغذائية المزمع استكمالها قبل نهاية العام المالى الحالى، والتى تتحول من دعم أربع سلع بكميات محددة مسبقاً من قبل الحكومة إلى تقديم ١٥ جنيه/الفرد شهرياً يقوم المواطن بصرفها على حسب اختياراته واحتياجاته الأسرية من بين ٥٤سلعة استهلاكية، سيتم إطلاق برنامج التحويلات النقدية تكافل وكرامة واللذان يستهدفان تغطية نحو ١,٥ مليون مستفيد من الفئات الفقيرة والمهمشة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بتكلفة تقدر بنحو ٥,٧ مليار جنيه. وقد تم تصميم هذه البرامج بحيث يقدم الجزء الأكبر منها نظير الانتظام في الدراسة للأطفال والمتابعة الصحية، وهو ما يعزز من بناء رأس المال البشري. إلا أن هذه البرامج ستحتاج إلى إعادة تقييم دقيق وموضوعى ومستمر، ليضمن معالجة مستدامة للفقر على أرض الواقع.

٤-٣-٢برامج تطوير رأس المال البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم

ويأتى هذا العنصر الثانى لسياسة الحماية الاجتماعية مكملاً لبرامج التحويلات المباشرة من خلال رفع مستويات رأس المال البشرى على المدى الطويل وبالتالى تحسين الكفاءة الإنتاجية للفرد والقدرات التنافسية للاقتصاد المصرى. وبالرغم من أن زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي لا تندرج مباشرة تحت برامج الحماية الاجتماعية، إلا أنها مكون رئيسى فى البعد الاجتماعى فى سياسة الحكومة واستهداف العنصر البشرى كعمود فقرى للتنمية الشاملة والمستدامة.

٤-٣-٣ رفع كفاءة الخدمات العامة الأساسية وآليات توزيعها

وفى الوقت نفسه، تستمر الحكومة فى تكثيف جهودها ومواردها على تطوير ورفع كفاءة الخدمات العامة بحيث تعزز من البنية الأساسية للاقتصاد المصرى من ناحية و تحقق تغيير ملموس فى الحياة اليومية للفئات الأولى بالرعاية من ناحية أخرى. ويمكن تلخيص أهم هذه البرامج والمشروعات على النحو التالى:

- تنفيذ مشروعات لتطوير المواصلات العامة بما في ذلك الإسراع من تطبيق المراحل النهائية للخط الثالث لمترو الأنفاق وبدء تنفيذ الخط الرابع، وتطوير السكك الحديدية، وتحديث وتطوير أسطول أتوبيسات النقل العام، وتطوير النقل النهرى.
- مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية للإسكان الاجتماعى في كافة ربوع مصر بالمحافظات والمدن الجديدة، يتم تنفيذها على خمس سنوات. وقد بدأت المرحلة الأولى فى المشروع بتنفيذ ٢٢٤ الف وحدة سكنية كاملة التشطيب والمرافق والخدمات تم خلالها الانتهاء والإعلان عن ٥٢ الف وحدة سكنية، بالإضافة إلى مشروع إنشاء ١٥٠ ألف وحدة سكنية للإسكان المتوسط.
- استمرار الإنفاق على برامج الدعم الأخرى مع تحسن آليات الاستهداف ونوعية السلع والخدمات المقدمة، مثل برامج دعم الأدوية وألبان الأطفال، والتغذية المدرسية، ودعم المزارعين وكذلك زيادة الاستثمارات العامة على المرفقات مثل مياه الشرب والصرف الصحى، والكهرباء، وتطوير العشوائيات.